منتدى الحوار

حقـــوق الإنســـان

محمد السعيد الدقاق:

نرحب بكم في مكتبة الإسكندرية، وباسم المكتبة وباسمكم جميعا أرحب بالسفير مخلص قطب أحد أقطاب الدبلوماسية المصرية وأحد أكثر المدافعين والمروجين لفكرة حقوق الإنسان، ولا عجب في أن يكون الأمين العام للمجلس القومي لحقوق الإنسان، فهو الرجل المناسب في المكان المناسب كما يقولون، وسنسعد بتناوله موضوعا يهمنا جميعًا، وسوف يجول بنا في رحاب حقوق الإنسان من حيث مصادرها التاريخية ومن حيث انعكاساتها الحاضرة ليعرج بعد ذلك إلى المجلس القومي لحقوق الإنسان الذي نتشرف بالانتساب إليه، وسبب إنشائه وماهية مهامه وإنجازاته خلال الفترة التي قُدِّر له فيها أن يعمل على الساحة المصرية.

مخلص قطب:

نأمل أن تظل مكتبة الإسكندرية دوما ملتقى وصل واتصال وحوار دائم متجدد. وأود أن أبدأ كلمتي مؤكدًا أن الإنسان الحر الآمن هو الإنسان المبدع الذي يساهم في تطوير وتحديث وطنه، ولا شك في ضرورة أن تأخذ النظرة الشاملة في الاعتبار كل ما يتعلق بأمن واستقرار المجتمع من ناحية، وحرية المواطن بالمعنى الشامل من ناحية أخرى، بحيث يظل فاعلاً خلاقًا في خدمة وطنه.

ويولد الإنسان بكل حقوقه غير منقوصة، كما أن معايير حقوق الإنسان لم تبدأ بالإعلان العالمي لها إلا في عام ١٩٤٨، بل إنه وباسترجاع تاريخ الإنسانية منذ الأزل نرى في نصوصه وكتاباته ما نص على ضرورة احترام آدمية الإنسان، وقد تناولتها ثقافاتنا ورتبتها بشكل تواءم مع ظروفها وظروف كل عصر. فإذا كنا نتفق حول عالمية المعايير هذه، فإننا نشدد في الوقت نفسه على خصوصية المجتمعات والمجتمع العربي بصفة خاصة والخصوصية المصرية بالضرورة، وإذا كان المفهوم لدينا أن الخصوصية ليست سبيلا للتهرب أو بالضرورة للتصادم لكنها يمكن أن تكون للتكامل والمراعاة، فإننا نؤكد أن هناك خصوصيات عربية ومصرية، وقد يقول الجانب الأوروبي أن هناك معايير دولية معترفًا بها، ونحن نؤكد احترامنا للمعايير الدولية، ولكننا أيضًا نتمسك بالخصوصية التي من شأنها حماية ثقافتنا، بحيث لا نتهرب من احترام المعايير والمفاهيم الدولية، وفي الوقت نفسه نسعى إلى تحقيق التكامل بين خصوصيتنا وبين المعايير الدولية.

وترجع أهمية الإعلانات والبروتوكولات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان إلى أن لها إلزامًا معنويًّا على المستوى الدولي، وقد حدث تطور مهم في العلاقات الدولية، وأصبحت هذه القيم تُفرَض على الدول خلافًا لمبدأ سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، كما أصبح هناك ترابط بين ما هو داخلي وما هو خارجي.

وقد حقق مؤتمر فيينا لحقوق الإنسان – وهو المؤتمر الدولي للأمم المتحدة في عام ١٩٩٣ – ربطًا بين الديمقراطية وبين حقوق الإنسان والتنمية،بمعنى أنه أصبح هناك تلازم بين هذا وذاك، وأصبح هناك ترابط بين ما هو داخلي وما هو خارجي، وأصبح موضوع حقوق الإنسان يشغل حيزًا مهمًّا سواء في الفكر الدولي أو في القانون الإنساني من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن الموضوع يمثل حساسيةً خاصة لدى الرأي العام في الغرب، وذلك لأنَّ الغرب لديه حساسية شديدة لأية انتهاكات لحقوق الإنسان سواء في بلده أو خارجها، وهو يهتم بكيفية استغلال ذلك.

وإذا أمعنا النظر أكثر في مبدأ التدخل ومدى الخطأ والصواب لتطبيقه، لوجدنا من الناحية القانونية أن المادة الثانية من الفقرة السابعة من ميثاق الأمم المتحدة تنص على أنه من بين مبادئها مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ولكن لكي تُعتبر مسألة ما شأنــًا داخليــًّا يجب ألا تكون محل اهتمام وتنظيم دولي يستند على اتفاقية دولية أو يتم التعامل معه في إطار منظمة دولية، وذلك لأن الدولة حينما تصدِّق على اتفاق محدد مع مجموعة أخرى من الدول، فإنها تخوِّل موضوع هذا الاتفاق بإرادتها من شأن داخلي خاص إلى شأن دولي عام؛ يضاف إلى ذلك ما سبقت الإشارة إليه بشأن الربط ما بين الديمقراطية وحقوق الإنسان والتي أصبحت محل اهتمام دولي. ومحصلة ذلك أنه ليس كل تدخل بالضرورة هو تدخل خارجي أو عمل غير مشروع، والعقل الغربي سواء كان صوابــًا أو خطأً لا يمكن أن يتفهم فكرة عدم التدخل في شؤونه الداخلية عندما يتعلق الأمر بانتهاكات حقوق الإنسان.

ومن الملاحظ أن هناك فرقًا مهمًّا جدًّا في انتهاكات حقوق الإنسان بين كونها ظاهرة طبيعية أو كونها جزءًا من القصور البشري، وهذه الانتهاكات يمكن أن تكون في دولة من دول العالم الثالث أو في دولة من الدول المتقدمة، وذلك لأنه كلما زادت درجة تعقُّد الحياة وعلاقات العمل والتطور التكنولوجي، كلما زادت مساحات انتهاك حقوق الإنسان وإشكالياتها المتعلقة بالصحة والجينات وعلاقة التاريخ الجيني باقتصاديات التأمين وبالحق في الخصوصية إلى غير ذلك من إشكاليات لم نواجهها بعد لكنها موجودة في المجتمع الغربي. أما النوع المهم الذي نعتمد عليه في هذه الانتهاكات هو ما يسمى "الانتهاكات المنهجية"، والتي لا يجدي معها التدخل بالنصيحة، لكنها تستوجب تدخلاً فعليــًّا.

ويجب أن أشير إلى أن كل ما ذكرته ليس أكثر من كونه الحجج التي يستخدمها المجتمع الدولي للتدخل الخارجي في شؤون بعض الدول حيث أصبح التدخل فيما يختص بحقوق الإنسان مقبولاً قانونـــًا في أغلب الأحوال من حيث المبدأ، ولكن هذا التدخل لا يكون مقبولاً دائمًا من حيث المضمون، وأول وأهم سبب لعدم مشروعية التدخل من حيث المضمون أنه لا يتوافق مع القواعد المحددة باتفاقيات حقوق الإنسان الدولية ذات الصلة، إن التدخل يجب أن يكون في إطارٍ مؤسسيٍّ دوليٍّ إذا تم الاتفاق على ذلك، وبعبارة أخرى، فإن تحوُّل حقوق الإنسان إلى شأن دولي عام لا يعني أن يصبح من حق أية دولة انتقاد أية دولة في أي وقت ولأي سبب، لأن هذا من شأنه أن يؤدي إلى شيوع الفوضى؛ إن الطابع الدولي الوحيد المقبول لموضوعات حقوق الإنسان يجب أن يكون الطابعَ المؤسسيَّ، وبالتالي فإن التدخلَ المؤسسيَّ هو التدخل الوحيد المشروع والمقبول مادام يستند إلى أساس قانوني واضح وتمت ممارسته في إطار الجهة الدولية وتم الالتزام بحدوده، أما التدخل الفردي فليس سوى تسييس لحقوق الإنسان واستخدامها كأداة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية لدول أخرى، وهذا موقف مصر والعالم الثالث، ونحن نقول هذا الكلام الذي لا يُعتبر موقفًا ضد التدخل في حد ذاته، ولكنه ضد التدخل غير المشروع طبقًا لأحكام اتفاقيات حقوق الإنسان ذات الصلة، إلا أن قضية التدخل أيضًا أصبحت تأخذ أبعادًا أوسع من الانتهاكات الفردية والاجتماعية والدبلوماسية، وقد تمتد لاستخدام القوة المسلحة مثلما حدث مع البوسنة والعراق، وهي حالات تم فيها الاعتماد على وجود انتهاكات لحقوق الإنسان لتبرير فكرة العمل العسكري وخاصة في العراق.

لقد تطور التدخل لحماية حقوق الإنسان في شكل نظرية كاملة استثمرتها الدول الغربية وهي مطمئنة لوجود رصيد لديها يقضي باستغلال هذه الانتهاكات وتبريرها. إن قضية التدخل لم تعد قضية فردية تتعلق بتدخل غير مشروع في شؤون دول أخرى عبر النقد أو الاحتجاج أو ممارسة الضغوط، ولكنها أصبحت قضية أمن واستقرار بل، وقضية حرب وسلام، وهنا يجب أن نكون على درجة من الفاعلية تجعلنا ندعو إلى توجيه العمل الدولي المشترك لمواكبة التطورات المستحدَثة بالحوار وليس بالانفراد بالقرار بحيث نكون فعالين على النطاق الدولي.

ولا يمكن اليوم في ضوء الربط بين ما هو داخلي وخارجي أن نظل صامتين، إذ يتم اتخاذ قرارات تأخذ الصبغة القانونية والدولية ويتم تنفيذها على حساب بعض الدول التي لا تتفق مصالحها مع مصالح دول أخرى. وعندما نتحدث مثلاً عن الإرهاب وندعو لمؤتمر دولي لمقاومته، فإن هذا تصرف جيد على المستوى السياسي والدولي، لأنه لا يمكن أن يكون الإرهاب حجة لدولة ما لتستغله من منظور ذاتي بحت قد يكون صائبـــًا وقد يجانبه الصواب. إذًا، يجب العمل على صياغة المقصود

بالإرهاب وكيفية مواجهته دون أن يتم الأمر بقرار منفرد أو بقوة عسكرية، فإذا كانت هناك مطالبة لديمقراطية العمل الداخلي في مصر، فهو شيء جيد ونسعى إليه جميعا، ولكن هناك أيضًا مطالبة أن تكون هناك ديمقراطية في القرار الدولي، لأنه لا يمكن أن تأخذ دولة واحدة أو مجموعة من الدول قرارات لتحقيق مصالح ذاتية قد لا تحقق أية أهداف دولية، وبالتالي، فإن المطلوب أن نكون على درجة عالية من التأثير والفعالية على الساحة الدولية، وأن نطالب بديمقراطية النظام الدولي، إذ ليس من المعقول أن نظل في حالة صمت في الوقت الذي توجد فيه دولة لديها كل القوة التي تمكِّنها من فرض ما تريد على العالم، يجب أن تكون الحركة فعالة من جانب الدول العربية والدول الإفريقية ودول العالم الثالث، فهذا هو فعلاً العمل السياسي الذي من شأنه أن يساعد على التوازن.

ولابد أن نعترف بأنه لا توجد اليوم قوة في العالم توازن القوة الأولى، لكن لا يجب أن نصمت تجاهها، بل يجب أن نتحرك على المستوى الدولي، إن التطورات التي حدثت على المستوى الدولي تتخطانا، ولا يجب في ضوء ذلك الاقتصار على الدور التقليدي للدبلوماسية المصرية والعربية، لأنه وعلى الرغم من أنه كانت هناك دبلوماسية ونظام ومؤسسة ومبادئ معترَف بها لكن لا يمكن أن تظل كل وزارة خارجية تعمل على حدة، لقد أصبح هناك تشابك الآن في الرأي العام العالمي وفي حقوق الإنسان، وأصبح هناك ربط بين ما هو داخلي وما هو خارجي، وفي هذا الإطار، يجب أن يكون هناك دور موازٍ لمؤسسات المجتمع المدني على الساحة الدولية، كما يجب أن يكون للنقابات دور فعال على النطاق العربي والإفريقي والدولي، وكذلك انضمام الأحزاب في المجموعة الدولية الاشتراكية والتي ينضم إليها من مصر حزب أو اثنان فقط، ولا ننكر أيضا أهمية دور الجمعيات الأهلية في هذه المنظومة، لأنه ما من شك في أنه قد أصبحت هناك تكتلات دولية يجب أن نشارك فيها بفعالية على الساحة الدولية وذلك ليصبح لنا دور في توجيه القرار لما يخدم مصالحنا.

وما ينطبق على التطور الذي حدث لأدوات العمل الخارجي ملازم للواقع الداخلي حيث لم تعد سياسات القمع والتخويف وسيلة التعامل المقبولة، لأنها تخالف القوانين من ناحية، ومن ناحية أخرى هناك رأي عام داخلي ودولي كبير يُحدث توازنًا بين منظمات العمل المدني ومؤسساته، ومن الضروري تفعيل هذا الدور على المستوى الداخلي، ويكفل هذا الدور حق الرفض والنقد والاعتراض، بحيث يصبح متاحًا للجميع إعلان آرائهم من خلال منظمة أو حزب، مما يتيح للجميع المشاركة الفعالة مما سيكون له حتمًا مردود على الساحة السياسية الداخلية، إن العمل السياسي الداخلي مهم في خدمة مصالح المصريين، وبالذات لتعزيز مسيرة حقوق الإنسان في مصر.

وفي ضوء كل ما قيل، يهمنا أن نتحدث عن ظروف وأسباب نشأة المجلس القومي لحقوق الإنسان في مصر، والذي أنشئ تبعا للقانون رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٤ بهدف تعزيز وتنمية حماية حقوق الإنسان وترسيخ قيمها ونشر الوعي بها والإسهام في ضمان ممارستها. وقد أنشئ المجلس على غرار المؤسسات الوطنية التي أنشئت في العديد من دول العالم بناءً على المرجعيات الدولية المتمثلة بالأساس في مبادئ باريس ١٩٩٠، والمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان بفيينا عام ١٩٩٣، وقد صدر قانون إنشائه في يناير ٢٠٠٣، وصدر قرار تشكيله في آخر يناير ٢٠٠٤، وعقد أول اجتماع له في فبراير ٢٠٠٤.

ولا أخفي أن أبواب جهنم قد فُتحت على هذا المجلس من الرأي العام وهو بعدُ حبرٌ على ورق، وقيل إن هؤلاء عرائس الحكومة لتجميل صورتها أو أن الرئيس بوش هو الذي طلب من الرئيس مبارك تشكيل هذا المجلس من أجل أهداف معينة، وبدأت أقاويل كثيرة تنتشر و لم يكن المجلس قد اجتمع بعد، وقد أكد هذا النقد الكثير من المنظمات الحقوقية الذين صبت آراؤهم في هذا الاتجاه أيضًا تماشيا مع الرأي العام، ومنهم من قال إنه يعمل منذ عشرين عاما في هذا المجال وأن المجلس لن يقدم جديدًا، وجاءت الإشكالية الثالثة من الحكومة نفسها إذ أنها تساءلت عن الدور الذي سيلعبه المجلس. وأؤكد أن المجلسَ القوميَّ لحقوق الإنسان لم يُنشأ بتوجيه خارجي أو غيره، لأن إنشاءه جاء نتيجة لتوصية من الأمم المتحدة بإنشاء مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان في كل دول العالم لمساعدة الحكومة بالرأي والمشورة لتعزيز أوضاع حقوق الإنسان في دول العالم، هذه توصية أممية بدأت في المجلس الفرنسي سنة ١٩٩١ وامتدت إلى تونس سنة ١٩٩٣ ثم إلى مصر سنة ٢٠٠٤، وهذه المنظمة ضمن أكثر من مائة مجلس أو مؤسسة تسمى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. إذًا، فقد تم إنشاء هذا المجلس وفقا لمبدأ أمميٍّ، وتم وضع نموذج له يُسمى "مبادئ باريس"، وعندما حدث اجتماع لهذه المؤسسات سنة ١٩٩٣ وتم وضع المبادئ التي تحكم هذه المجالس والتي أساسها الاستقلالية. إنه مجلس أنشئ بتوصية والحكومة المصرية هي التي أصدرت قرارًا إنشائه على أن تُتاح له الاستقلالية، وهذه معضلة، فقد يقول البعض إن هذا مجلس حكومي ويقول البعض الآخر إنه شبه حكومي خاصة أن الحكومة تخصص له ميزانية، لكن لابد من التأكيد أن إنشاء هذا المجلس أخذ وقتًا طويلاً من النقاش الحاد، لكنه في النهاية مجلس مستقل تماما في تكوينه وفي إدارته وفي عدم تبعيته لأي جهاز تنفيذي. وأوضح مثال لذلك هو أن أعضاء المجلس تم اختيارهم عن طريق رئيس مجلس الشورى الذي طرح على اللجنة العامة مجموعة أسماء وطلب الرأي فيها لتشكيل المجلس، واجتمع مجلس الشورى ووافق على هذه الأسماء، إذًا فقد وُلد تشكيله من مجلس الشورى وليس من أي جهاز تنفيذي. والسؤال هو لماذا مجلس الشورى وليس مجلس الشعب؟ والحقيقة أن مجلس الشورى هو أضعف حلقة في الهيئات السياسية، فهو ليس جهة تنفيذية ولا سلطة رقابية حقيقية، وإذا قارنا هذا المجلس بالمجلس الفرنسي

فإننا سنجده يتبع رئيس الوزراء الفرنسي حتى اليوم، وهم يحاولون إصدار قانون جديد ينقل تبعيته إلى البرلمان الفرنسي، كما أن المجلس اليوناني مشكَّل من شخصيات عامة ومحترمة من كلِّ الجهات، وفي شروط تشكيله أنه يضم وزارات الداخلية والعدل والنائب العام والخارجية داخل صلب التشكيل على ألا يكون لهم حق التصويت داخل المجلس، ولكنهم موجودون في صلب التشكيل.

وقد واجه المجلس تساؤلات عديدة حول ما أنجزه بعد سنتين ونصف من تشكيله، وأؤكد أن هذا مجلس استشاري وليس جهة تنفيذية، وقد سمع الدكتور بطرس غالي وهو رجل رحب الصدر هذه الانتقادات فطلب الصبر حتى يصدر التقرير الأول للمجلس، والذي كان الفيصل، فقد صدر فيه نقد موضوعي لكل العمليات التي تتم في مصر انتهاكًا لحقوق الإنسان، وكان أول مطلب للمجلس مجتمعًا هو إنهاء حالة الطوارئ وعدم إحلال قانون مكافحة الإرهاب محل قانون الطوارئ لتقنين حالة الطوارئ، بل ذهب المجلس إلى أبعد من ذلك واقترح بعض الأفكار، وكان هذا الكلام مبكرًا جدًّا منذ نشأة المجلس في أول يوليو ٢٠٠٤. وعندما ينتقد المجلس، فإنه يفعل ذلك بموضوعية وبشدة، وفي الوقت نفسه يقترح تعديلات في القانون أو التشريع، ولا يتوقف الأمر عند الاقتراح، بل تتم مناقشته ويأخذ وقتًا يصل إلى ما يقرب من ثمانية أشهر ليصدر النص بعد التعديل، فعلى سبيل المثال أخذ قانون الحبس الاحتياطي سنتيْ عمل من المجلس قدم على إثرهما مشروع قانونه الذي أقرت الحكومة قرابة ٨٥% من بنوده، وفي بدايته، تسلم المجلس زهاء ٤٠٠٠ شكوى تتعلق بانتهاكات لحقوق الإنسان لم يصلنا رد عليها سوى بنسبة ١٠% لأن هناك جهات لم ترد، وتم تحرير تقرير بالوزارات التي اهتمت وبنسبة الردود. في السنة الثانية لإنشاء المجلس وُجد أن نسبة الردود وصلت إلى ٥٠% مع توفر الجودة في الرد، وبعد صدور التقرير حدث توجيه من رئيس الوزراء إلى السادة الوزراء بتكوين لجنة وزارية ودراسة التقرير، وقمت بإعداد رد على التقرير الأول تم إرفاقه في التقرير الثاني يتضمن رد الحكومة على ملاحظات المجلس وهو تطور مهم جدًّا، وصدرت تعليمات حكومية للمحافظين وللوزراء بالرد على ما يثيره المجلس من شكاوى أو استفسارات.

إن حقوق الإنسان لن تتحقق بقرار أو بقانون، إذ يمكن أن نصدر قرارات باحترام حقوق الإنسان ونملأ الدنيا بالتشريعات، ولكن في النهاية لا يتم احترام حقوق الإنسان ولا تعزيزها، وحق المواطن ليس بالحق الضيق فهو لا يعني فقط الحق السياسي والمعتقلات والتعذيب، بل هناك حق في الحياة، وهذا الحق هو تأمين حياته ومستقبله وحقه في العمل والتعليم والسكن، كلها حقوق تُكفـَل له من الدولة التي يعيش فيها، وجوهر الموضوع هو كيفية حصوله على هذه الحقوق.

وفي هذا السياق، تمت مراجعة المناهج الدراسية في المراحل الابتدائية والإعدادية والثانوية، وكانت النتيجة التي خرجنا بها هي أن هذه المناهج تحوي أفكارًا مؤداها أن الولد أفضل من البنت وأن الرجل أفضل من المرأة، وأن البنت مجالها أن تخدم وتعمل في بيتها والولد المتميز هو الذي يذهب للمدرسة وعندما يعود يعمل في الغيط ويدرس في المساء، إن الرسالة دائما ذكورية وهذه مشكلة كبيرة جدًّا في التعليم، وأتمنى نشر هذه الدراسة التي تم إعدادها في عام كامل من البحث.

وتتوازى هذه المشكلة مع أهمية دور الإعلام المرئي والمسموع الذي يدخل كل منـــزل ويقدم رسالة مباشرة لكل إنسان سواء أن كان أميًّا أو متعلمـــًا، هذا الإعلام يهدف إلى رسالة محددة من الممكن أن تسهم في نشر ثقافة حقوق الإنسان، وهو بحكم دوره المؤثر والحيوي أهم من القانون ومن إنشاء المنظمات والمجالس أو صدور القرارات المختلفة، وهو الذي عليه مسئولية تقديم حلول لكيفية مواجهة هذه المشكلات.

محمد السعيد الدقاق:

نشكر السفير مخلص قطب على هذا العرض الرائع والصريح والموضوعي، وأريد أن أبدي بعض الأفكار التي أوحى إلي بها من تلك المحاضرة القيمة، فقد أكد أن قضية حقوق الإنسان لم تعد قضية داخلية ومن ثم لم تستطيع الدول أن تلوذ بما تسميه "سيادتها" حتى تحجب الرقابة الدولية على ما تجريه في داخل حدودها، لم يعد تعامل الدولة مع شعوبها أمرا داخليا ومن ثم لم تعد واقعة تحت الحاجز الذي أوضحه سيادة السفير للمادة ٢ فقرة ٧ التي تنص على أن الدول لا تجبر بأن تعرض مسائلها الداخلية ولا تستطيع الدول ولا الأمم المتحدة نفسها أن تتدخل في شؤونها الداخلية بتاتا، إلا أن قضايا حقوق الإنسان أفلتت من هذا كله، ومن هنا تأتي المشكلة، فبعضها أمعنت النظر فيه عبر تلاميذي وبعض الذين يناقشون معي قضايا حقوق الإنسان، ووجدت أن حقوق الإنسان قد تكون مقولة حق يراد بها باطل، وأنها قد تستخدم في غير الغرض الذي أعدت من أجله، وبالذات حين تستخدم كوسيلة من وسائل الضغط أو العقاب أو لتسييس المواقف للدول المختلفة، ولدينا في العالم العربي أمثلة كثيرة استُخدمت فيها قضايا حقوق الإنسان كوسيلة من وسائل الضغط على الحكومات لكي تتجه اتجاهات معينة أو تفرض عقوبات معينة، الأمر الثاني أن هناك من حقوق الإنسان ما يتسم بصفة مطلقة مثل حق الإنسان في الحياة وما يتفرع عنها من حقوق كالرعاية الصحية وغيرها، وهناك بعض الحقوق الأخرى التي من أجل أن نكفلها لابد أن يكون لدى الدولة إمكانيات معينة كي نكفل هذه الحقوق: حق العمل وحق التعليم والصحة، وكل هذا يحتاج إلى إمكانيات ضخمة، والدول من هذه الناحية تتفاوت بعضها عن البعض الآخر وبالتالي كيف نستطيع أن نحكم أن دولة قد انتهكت حقوق الإنسان الاجتماعية والاقتصادية؟ وما هو المعيار الذي نعتمد عليه في قول إن تلك الدولة قد

انتهكت أو احترمت حقوق الإنسان الاجتماعية والاقتصادية ... إلى آخره، الأمر الثالث أيضا أن مفهوم حقوق الإنسان قد يختلف باختلاف الثقافات، أي في العالم الإسلامي قد تكون قضية حقوق الإنسان مختلفة كحق المساواة بين الرجال والنساء، وتختلف الدول ذات الحضارة الغربية عن تلك الدول التي تستمد ثقافتها من الشريعة الإسلامية في بعض السلوك العرضي مما يعتبره الأفراد في هذه البلاد سلوكًا شخصيًّا لا أحد يتدخل فيه، مما قد يسبب مشكلة أخرى من الحوار في هذا النطاق لأن الناس لا تعرف الآخر مما يؤدي إلى الإحساس بالشك والريبة والإحساس بأن أحد الطرفين أفضل من الآخر.

وقد تحدث السفير مخلص قطب باستفاضة عن المجلس القومي لحقوق الإنسان، ويعلم الله أن هذا المجلس بذل قصارى جهده، وأنهى الحديث عن ثقافة حقوق الإنسان وهذه أخطر نقطة وهي التي يدور حولها كل الجهود المتعلقة بحقوق الإنسان، إن الحق يقابله الالتزام، فالأمر له وجهان لا يمكن أن نطالب بحقنا إلا إذا كنا قد أدينا ما علينا في احترام حقوق الآخر، إن السلوك الشخصي نفسه يؤدي إلى انتهاك حقوق الإنسان حتى ولو بصورة غير مباشرة. إذًا، ثقافة حقوق الإنسان هي أهم ما يمكن أن نتمسك به وأن نعمل قدر الطاقة لكي نعمقه فينا وفي غيرنا.

عمر الحديدي (أستاذ جامعي):

كنت من أوائل من رحبوا بمجلس حقوق الإنسان لأننا نجد الآن من نتوجه إليه بشكوى مباشرة، وليس هذا الشتات الذي كنا نعيش فيه، ولكن اسمحوا لي أن أتكلم بصراحة حيث توجهت إلى المجلس مباشرة بشكوى عن موضوع مهم كلنا نعرفه من عام ١٩٥٤ وحتى الآن أحارب وأجاهد فيه وهو الموضوع الخاص بمشكلة الألغام في الصحراء الغربية، وللأسف لم تتخذ الطريق الصحيح أبدا رغم أن الكثيرين أخذوا بالحديث عنه، ولكن أحيانا بجهالة وأحيانا بطريقة تؤدي إلى التشتيت، إن ثلث أرض مصر معطلة ويموت كل يوم مصريون كأن لا ثمن لهم، وقد انتظرت سنة و لم أتلقَ ردًّا فكتبت كلمة عتاب وقلت إن من حق الإنسان أن يعرف بعض الشيء عن ما يحدث وعن الإجراءات التي تتم حتى لو كان رد المجلس إنه لم يستطع فعل أي شيء، وقد تحدثت عن هذا الموضوع في العالم كله وفي مرة قال لي كوفي عنان بدبلوماسية إنه ليس سعيدا بهذا الموضوع وإنه حزين جدا له ولكن الموضوع يحتاج إلى بعض المجهود أكثر مما بُذل فيه، وقد بعثت بكلمة عتاب بعد سنة للمجلس وقد اقترحت على المجلس بأن يسمحوا لي بأن أتقدم إليهم شخصيا وأجلس معهم ونتحدث لربما يفيد مثل في بيت الشعر :

تعبت بها نصحا وقبلي دعاة البر قد سئموا الخطابَا

كذلك، أريد أن أتحدث عن الإرهاب وتعريف الإرهاب العجيب بأن الإرهابي يعتبر نفسه الضحية، أن يكون الإرهاب هو الضحية بينما هناك دول كبرى ترتكب الإرهاب وتدعي بأنها المجني عليه وهم اليوم يدورون في حلقة مفرغة.

سعيد حسن زلط :

أتشرف بعرض هذه الاستغاثات القومية التي يئن منها شعب مصر الكريم حفاظا على كرامته وآدميته في حقوق الإنسان، شاهدوا معي على الطبيعة أسطول هذه السيارات الكئيبة للشرطة التي تنقل المواطنين من أقسام الشرطة للعرض على النيابات العمومية والتي لا تصلح لنقل الحيوانات وبها إذلال من الشرطة للمواطنين.

نداء عام إلى كل منظمات حقوق الإنسان ونقابات المحاميين والنائب العمومي ووزارة الداخلية ومجلس الشعب بأن هنا يتم إهدار آدمية الإنسان، وطبقا لكل دساتير دول العالم والإعلام العالمي لحقوق الإنسان بهيئة الأمم المتحدة لعام ١٩٤٨ والقرارات الجمهورية رقم ١٥٤ لسنة ١٩٨٦ وعام ١٩٦٦ قرار جمهوري رقم ٥٣٧ وقرار جمهوري رقم ٥٣٦ لعام ١٩٨١ وللقاعدة الإسلامية لحقوق الإنسان "لا ضرر ولا ضرار" فإنني أقول لسيادة السفير إن المواطن بريء إلى أن تثبت إدانته، وأن هناك ضرورة قصوى لإنشاء أسطول جديد لسيارات نقل المواطنين من أقسام الشرطة إلى النيابة العمومية تتوافر بها الشروط الآدمية حيث إن ميزانية وزارة الداخلية مرتفعة تقارب مبلغ ٤,٥ مليار جنيه ليشبه جهاز النقل بالقوات المسلحة.

أحمد جلال (طالب بالدراسات العليا كلية حقوق إسكندرية):

أود أن أعرف دور المجلس القومي لحقوق الإنسان في القضاء على الفساد في مصر من خلال موضوع حرمان بعض الكوادر العلمية من خريجي الجامعات الحاصلين على تقديرات عالية جدا من الوظائف الرسمية لكي يحصل غيرهم على تلك الوظائف عن طريق الواسطة. وأتساءل كيف يحصل خريجو الجامعات هؤلاء على تلك الوظائف دون محسوبية؟!

فؤاد إدوارد فؤاد:

أنا من أكثر المهتمين بالمكتبات وأعرف أن لها صلةً كبيرةً بتشكيل فكرنا والمساهمة في حياتنا الثقافية، والدولة أيضا اهتمت بالمكتبات في الفترة الأخيرة عبر مشروع القراءة للجميع والشعار الذي رفعه لهذا العام هو "الثقافة لغة السلام"، وقد دفعني هذا إلى أن أنظر للمكتبات بطريقة مختلفة قليلا، فنظرت بالذات إلى الجزء الخاص بالأديان فلم أجد في المكتبات العامة أية نسخة من الكتاب

المقدس، وقد دفعني هذا إلى أن أبدأ في إهداء بعض المكتبات نسخا من الكتاب المقدس، ومع كثرة عدد المكتبات تقدمت بطلب لدار الكتاب المقدس والذي ساهم في هذا الموضوع، واقتنع بالفكرة وبالمسؤولية الاجتماعية لهم من ناحية المجتمع، وهذا مهم لأن أخي المسلم عندما يقرأ الكتاب المقدس فإن هذا حقه في الثقافة وسيساعد ذلك في زيادة المعرفة بيننا، وهذا يتيح فرصة أكبر للمحبة والحوار والقبول الآخر، وقد تقدمت بطلب لوزارة التربية والتعليم للحصول على تفويض رسمي من دار الكتاب المقدس من أجل وضع الكتاب المقدس في قائمة الكتب التي يجب تزويد المكتبات المدرسية بها وأن تكون متاحة في المدارس لشرائها، وكان هذا الطلب منذ أربعة سنوات، ولم يصلنا رد إلى الآن من وزارة التربية والتعليم، وتقدمت بطلب آخر للوزارة منذ ثمانية أشهر ولم أجد شيئا غير المماطلة والتهديد، وعندما أهديت الكتاب للمدارس صدرت نشرة من الوزارة للمدارس مذكور فيها بأن لا تقبلوا إهداءات خاصة من الكتب الدينية لأن هناك كتبًا وصلت المدارس ممتلئة بالشوائب، وهناك جانب إيجابي ففي سنة ١٩٩٥ أهديت ٥٠٠٠ نسخة للمكتبات المختلفة وكان الناس الذين تعاونوا معي في هذا الموضوع هم إخواني المسلمين الذين رحبوا بهذا الأمر ونشأت بيني وبينهم صداقات، وهذا جانب إيجابي كبير يثبت للسفير مخلص قطب أن حقوق الإنسان لا تأتي بالقوانين، وقد أشار عليّ أحدهم بأن أرفع قضية من أجل هذا الأمر، ولكن هذه المواقف للأسف تُستغل جدا ويكون هناك إدعاء بأن هناك تفرقة، وليست هناك مساواة، فإن لم تأتِ الثقافة عن طريق المحبة والسلام فالقانون لن يستطيع أن يجلب لا المحبة ولا السلام ولا الثقافة.

علي بدران (عضو في حزب الوفد):

بكل أمانة هناك موضوعات بالنسبة لحقوق الإنسان، موضوع بالخارج والآخر بالداخل، وأبدأ من الخارج وأذكركم بالمذكرة رقم ٢٣ لسنة ١٩٤٨ لجورج كنان الذي كان مسؤولا عن الأمن القومي الأمريكي، وهو الذي وضع نظرية المجال الأعظم الأمريكي للسيطرة على العالم، أرجو أن تنتبهوا لهذا الموضوع بالتحديد، لأنه قيل إن التدخل في شؤون الأمم سيكون عن طريق الديمقراطية وحقوق الإنسان والمصالح، وهذا ما ذكره ناعوم تشومسكي بالتحديد في كتابه "ماذا يريد العم سام؟".

إن القضية التي نتعرض لها اليوم أن الأمم المتحدة تعمل لجان حقوق الإنسان، وهذا الكلام كله كلمة حق يراد بها باطل، لأن الحقيقة وكما نرى عملية غزو ولكن بالأسلوب الناعم، وهذا لا يعفي بأن تتحجج الدول كما يفعلون في مصر بمسألة الأمن القومي، لقد جعلوا من الأمن القومي سيفا مسلطا على رقابنا. وفي انتخابات السنة الماضية هاجمني أشخاص من أنصار الحزب الوطني في كرموز مما يخالف حقوق الإنسان وحرية التعبير عن الرأي التي كفلها الدستور في المواد

٤٢ و٤٣ و٤٤ و٤٥، إن الاتفاقات الدولية والتي وقعت عليها مصر سنة ١٩٤٨ منها اتفاقات عدم التعذيب للأسف. وأريد أن أعرف إحصائية حقيقية لعدد مسجوني الرأي في مصر، لأنـــَّه للآن لم تقدَّم هذه الإحصائية، ونعلم أن السجناء والمعتقلين أكثر من ثلاثين ألفا ومعظمهم من التيار الديني، وعلى الرغم من أنني علماني من حزب الوفد ولنا الحق في هذا الوطن، فقد تم اختزال الأمن القومي المصري في السلطة التنفيذية، وضاعت السلطة التشريعية والسلطة القضائية، وتم اختزال السلطة التنفيذية في شخص أمن الدولة ووزارة الداخلية، كما تم اختزال الأمن القومي المصري في الحزب الوطني الديمقراطي، أي أننا في حالة استعمار وأقول هذا بكل أمانة وبكل صراحة، فقديما، كنا نحارب الاستعمار الإنجليزي وكان الشعب المصري له حق التظاهر وله حق حرية إبداء الرأي ولكننا الآن محاصرون، ودستور مصر ينص على أن جمهورية مصر عربية أي أننا مصريون عرب، إذًا، عندما تخرج مظاهرة للتعبير عن التضامن بالرأي فنحن نطالب بحقوقنا ونطالب بالعدل.

علي عبد الرازق جلبي (أستاذ بكلية الآداب – جامعة الإسكندرية):

سأتكلم عن ثقافة حقوق الإنسان وهذه مسألة مهمة جدًّا، فإذا كنا ندعو لحقوق الإنسان فلابد أن يكون هناك ثقافة تحثُّ كلَّ شخص على أن يكون على علم بحقوقه وما هي وواجباته، وهذه الثقافة تولِّد المعتقدات والقيم، فيجب أن يكون هناك طلب اجتماعي على مسألة حقوق الإنسان. وهناك دراسة أجريت في كلية الآداب بجامعة الإسكندرية عن ثقافة حقوق الإنسان، وتؤكد أهمية هذه الثقافة.

الأمر التالي هو المجلس القومي لحقوق الإنسان والذي يلعب أدوارًا كثيرة كما ذكر سيادة السفير منها الدور المتعلق بكل عمليات انتهاك حقوق الإنسان، وهل الفقراء حقوقهم مهدرة أو لا؟ والاهتمام بمسألة العنف أيضا هذه قضية أخرى، فقد يكون هناك أشخاص حقوقهم مهدرة من خلال العنف، والسؤال هو إلى أي حدٍّ يتبنى المجلس هذه القضايا؟ خاصة أن هناك دراساتٍ كثيرةً تناولت الفقر بكل أبعاده سواء كان فقرًا ماديًّا أو فقرًا معنويًّا أو ذاتيًّا أو موضوعيًّا، وأوضحت هذه الدراسات أن هذا الفقر موجود بمناطق محددة وخاصة في صعيد مصر، وأن هناك حقًّا لهؤلاء الناس بأن لا يعيشوا في حرمان كما غطت مختلف الدراسات ظاهرة العنف وترويع الآمنين وإهدار حقوقهم وكلها من المسائل المهمة التي أوجه إليها عناية المجلس القومي.

عادل أبو الخير (طبيب جراح):

عندي سؤالان: الأول هو هل قرار قانون حقوق الإنسان يضم أفرادا من الأديان السماوية الثلاثة ومن الأديان الأرضية أيضا أم لا؟ والثاني هو من الذي ألزم الدول المختلفة في العالم بقانون حقوق الإنسان الذي وضعته الأمم المتحدة ؟

سهام درويش:

هناك ممثل عمالي في كل الدول موفد من الحكومة المصرية لرعاية مصالح وشئون العمال في الخارج إلا أن ما يحدث غير ذلك، ونحن نطالب بأن يكون الممثل العمالي لاتحاد نقابات العمال في مصر على دراية بأمور كثيرة ليتمكن من مساعدة العمال أبسطها معرفته الشخصية بالسفير ومكان تواجده.

عبد الله الوكيل (ليسانس حقوق – جامعة الإسكندرية):

بالاتجاه إلى المشكلة التي نعاني منها في مصر أنا أؤيد القول بأنَّا نعاني من غزو فعلا، ولكن الفكرة بأن هناك سيناريو دوليـــًا تأخذ كل دولة دورها فيه، الدولة المهيمنة تعمل على نظام الدخول في أية دولة والتسبب في تفرقة عنصرية بها كما حدث في العراق وفي السودان، وأعتقد أيضا كما يحدث في مصر في الفترة الحالية مما يؤدي إلى ظهور خلل في الدولة مما يجعلها تدخل في صورة المنقذ.

المشكلة الأخرى هي مشكلة الهوية وهي أن تكون هويتنا ممسوحةً تماما، وأبسط شيء هو أن نتحدث كلمة بالعربية تعقبها كلمة بالإنجليزية، أما عن حقوق الإنسان في مصر، أقول إن المشكلة ليست مشكلة سيارات المساجين، ولكن في الشرطي الذي لم يعجبه أسلوب مواطن ما فأخذه على أنه سجين وأتساءل ما موقف حقوق الإنسان في موقف مثل هذا؟

وبالنسبة للموظفين لاحظت أنهم كانوا قد تدربوا على الابتسام الفترة الماضية ثم نسوا هذا التدريب، فأتمنى أن يكون هناك متابعة لهذا التدريب عن طريق حقوق الإنسان.

مريم الدفراوي (ليسانس آداب – قسم اللغة الفرنسية – جامعة الإسكندرية):

يحدث في مصر الآن انتهاك لحقوق الإنسان كما في قضية عبارة السلام ٩٨، وهناك استهتار بحياة المواطن المصري، فهل حياة المواطن المصري رخيصة لدرجة أن هناك استهتارًا بها إلى هذه الدرجة؟

رباب خميس:

من الذي يضع الأفكار لكي تناقَش ضمن حقوق الإنسان ؟ وعندما نسافر إلى الخارج كمسلمين نجد مشكلة في إيجاد أماكن لأداء الصلاة وفي تربية الأولاد، وببعض التفكير نجد أنه شيء طبيعي بالنسبة للخارج لأن ما يعرفه الغرب عن الإسلام يأتي غالبا من خلال الكتب وهي تمثل الفكر فقط دون الواقع ويحدث هذا غالبا دون عمد منهم، أردت فقط أن أوضح هذه النقطة.

محمد مصطفى:

بخصوص حادثة بني مزار والممارسات التعسفية التي تمارسها الحكومة المصرية تجاه المواطن فلا يوجد حق دستوري له مقابل دخوله قسم الشرطة، وما حدث في محكمة المنيا هو العدل بذاته وهو في الوقت نفسه مهزلة ضد عضو مجلس الشعب النائب طلعت السادات، وهو تصفية حسابات بين الحكومة والشعب وهو قمة انتهاك حقوق الإنسان بطريقة هابطة يعتريها الإسفاف الشديد جدا وبطريقة لا تُقبل لإنسان مهما كانت ديانته أو معتقده أو الكتاب الذي أنزل على نبيه، وماذا يبقى ليحدث بعد ذلك؟

مخلص قطب:

بالنسبة للانتهاكات التي تتم، فالمجلس ليس سلطة تنفيذية ولكنه جهة استشارية تتدخل وترفع صوتها في ضوء ما يرِد إليها، وموضوع سيارات الحجز والترحيل موضوع مهم وأثير بشدة بعد ترحيلات من الخليفة وما حدث في طريق مصر الإسكندرية الصحراوي. وقد حدث تدخل وتوصية لطلب تعديل هذا مثل ما حدث في الاستفتاء على المادة ٧٦ لانتخابات الرئاسة، حيث لاحظنا أن صناديق الاقتراع خشبية وانتقدنا ذلك واقترحنا أن تكون شفافة. أيضا، قمنا بعمل دراسة لتكلفة الصناديق وأرسلناها لوزارتي الداخلية والعدل، وقامت وزارة الداخلية بصناعة هذه الصناديق عندها، نحن لسنا جهة تنفيذية، إنما نقترح، وفيما يخص عمليات التعذيب والاعتقالات فإنه يتم النقاش فيها والسعي لإيجاد حلول لها لأن كل ما يخصُّ الحقوق المدنية والسياسية يقع في اهتمام المجلس، ونحن نتحدث عن تصفية أحوال المعتقلين حيث يجب التحرك لإنهاء هذا الوضع ويجب أن نفكر بأن هؤلاء عندما يخرجون ستكون هناك فرصة عمل لديهم وتجب مساعدتهم في هذا الموضوع، إذًا، هناك جزء يخص الأمن والحكومة وفي الوقت نفسه جزء يخص جهات العمل المدني، وبعد الإفراج عن تلك الأعداد الهائلة يجب أن نتساءل أين سيذهبون؟ وكيف سيعملون؟ إذًا، يجب علينا نحن كمجتمع مدني أن نفكر أيضا في إيجاد وسائل وفرص للعمل ومن هنا يبدأ العمل النافع وفي الوقت نفسه يكون لدينا طرح لحل مشكلة يمكن أن تحدث بعد ذلك.

أما بالنسبة للخريجين، أقول إن تكافؤ الفرص مبدأ يجب احترامه ويجب الالتزام به، وهناك تجاوزات ولكن نحن نصر على إعلان أن هذا خطأ.

وحول موضوع الألغام أقول إننا عملنا لمدة عام كامل لإعداد مؤتمر عن الألغام ومازلنا نهتم بهذا الموضوع.

أما مسألة الغزو والأفكار القادمة من الخارج فإننا نريد أن نبتعد عن نظرية المؤامرة، يجب أن نعترف كما اعترفت روسيا غصبا من قبلنا بأن هناك قوة واحدة تحكم العالم، وكما توافق الصين الشعبية مضطرة على أن تعمل مع إسرائيل وألا تصدر أي قرار لا يتفق مع المصالح الأمريكية، اليوم، أمريكا كقوة عظمى تهيمن على دول مجموعة الثمانية وتهيمن على مجلس الأمن، والسؤال هو هل سنظل مكتوفي الأيدي؟ والإجابة هي لا، بل يجب أن نستعد لمواجهة هذا الموقف وفي الوقت نفسه ألا نعتمد على نظرية المؤامرة ولا على ما تريده أمريكا.

علينا أن نبدأ في طرح تساؤل: أين نحن؟ يجب أن نبدأ من ذاتنا أو بالرقابة الذاتية، نبدأ برفع المستوى المهني اليوم، نحن اليوم صناع قرار في مصر فعلينا أن نوفر كل يوم ما يقرب من ربع مليار رغيف خبز، فمن أين سنجلبها؟ وما هي مصادرنا؟ وكم تبلغ نسبة الزيادة السكانية؟ وما هي مصادر الدخل القومي؟ إن المسألة تعتمد في كثير من الأحيان على الخارج، وإذا حدث أي خلل أو عدم توازن في المنطقة فلدينا دخل من السياحة ودخل من قناة السويس يتأثران بالأحداث الخارجية، وكل هذا لن يكفي احتياجاتنا دائما، إذًا، هناك حلقة مفقودة، ويظل التساؤل أين ناتج العمل في الداخل؟ أين الصادرات؟ وأين جودة العمل؟ وما الذي يمكن أن نصنع منه شيئا؟ يجب أن نضع أنفسنا في هذا الوضع.

وأتساءل أين دور المؤسسات والنقابات كي ترفع من مستوى المهن ومن مستوى الناس؟ فمثلا ما حدث في حزب الوفد وهو من أهم الأحزاب ترك صورة سيئة عند الناس والأمر لا يتعدى كونه تصفية خلافات، واليوم أتكلم عن تعزيز مسيرة حقوق الإنسان، وقد حدثت انتقادات ومشكلات في كل الأحزاب، مما جعل المواطن يبتعد أكثر عن العمل السياسي، ولذلك علينا واجب نحن كمنظمات عمل مدني أن نعطي الثقة ونعمل على نشر الوعي رغم عدم وجود إمكانيات أو مشكلات، وهنا يبرز الدور التطوعي الذي يجب أن ينشط.

بالنسبة لثقافة حقوق الإنسان، فنحن نتفق تماما مع كل ما قيل، ويا ليتنا نحصل على الدراسة المتوفرة في كلية الآداب والتي تم عملها عن طريق خبراء، وقد اكتشفت الكثير من الخلل في المواد الدراسية وأوصت بإضافة مادة عن حقوق الإنسان.

وحول مسألة الدستور أقول إن كل الناس متساوية، وكلٌّ له حقوقه بشكل لا يخالف الدستور، فلا أحد يتميز عن أحد، ويجب أن يكون هذا واضحا، ورسالتنا يجب أن تكون رسالة واضحة للجميع.

وحول مسألة العمال في الخارج فإنهم مسؤولية السفارة، وأي مصري عامل يكون في دائرة مسئوليته ملحق عمالي أو زراعي، كما أن السفير أو السفارة معنية بهذا، ومن الناحية العملية فإن لمصر ١٦٥ بعثة في الخارج، فلن يكون لنا ١٦٥ ملحق عمالي أو صحي أو زراعي أو طبي، ومن دور السفارة أن ترعى كل مواطن في الخارج، فهو دور أساسي على البعثات في مصر.

وحول مأساة غرق العبَّارة والاستهتار بحياة المواطنين فإن حق الحياة حق مقدس ويجب أن نصونه نحن من أيام العبَّارة نحضر جلسات استماع مع وزراء النقل السابقين، ومع الخبراء، وسيصدر تقرير عن هذا العمل، وعن المشاكل التي تؤدي إلى هذه الكوارث وكيفية تلاشيها.

إن دور المجلس مثله مثل المنظمات العاملة في الميدان، والمشكلة لو قارننا المجلس بنظيره الفرنسي فسنجد أن الفرنسي معنيّ فعلا بحقوق الإنسان وبالانتهاكات في مصر والعالم الثالث، وقد وُجد المجلس في مجتمع فيه انتهاكات لحقوق الإنسان، وفي الوقت نفسه تواكب مع عملية الإصلاح السياسي، وهذا الذي دفع المجلس بأن يكون له دور فعال في عملية مراقبة الانتخابات سواء الرئاسية أو البرلمانية.

وهناك مقترح تمت الموافقة عليه وهو إجراء بحث لدراسة إنشاء هيئة للانتخابات يكون لها الفعالية لإدارة العملية الانتخابية، وهذا لا يعني الاستغناء عن الإشراف القضائي لأن القضاء هو الملجأ والملاذ، ولكن ليست هناك هيئة أنشئت بعد ولا الإشراف القضائي أزيل.

محمد السعيد الدقاق:

هناك نقاش مطروح لكل هذه الأفكار وهناك حوار قائم، ويجب أن تكون هناك موضوعية واستماع لوجهات النظر سواء الذي نتفق معه أو لا نتفق، ويجب أن نشترك جميعا في طلب العدل والمساواة للجميع، وفي النهاية نشكر السفير مخلص قطب على محاضرته القيمة.